المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 12597
المسلسل : 83

ملف صحفي

في جلسة لمجلس الوزراء برئاسة الملك

إقرار أضخم ميزانية في تاريخ المملكة بزيادة 30 مليارا عن العام الماضي

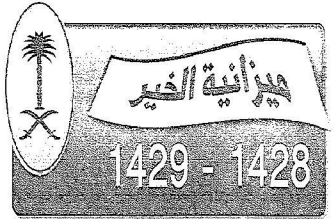

واس - الرياض

= أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين ، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (حفظه الله) امس الإثنين الثلاثين من شهر ذي القعدة 1428هـ ، الموافق للعاشر من شهر ديسمبر للعام 2007م في قصر اليمامة في مدينة الرياض ، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1428 / 1429هـ.

وقال وزير الثقافة والإعلام ، إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة : « إن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1428 - 1429هـ وأقرها » .. إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، رعاه الله ، الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين ، فيما يلي نصها :

الإنفاق على الجوانب المعززة للتنمية المستدامة والمحافظة على الإنجازات

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 12597
المسلسل : 83

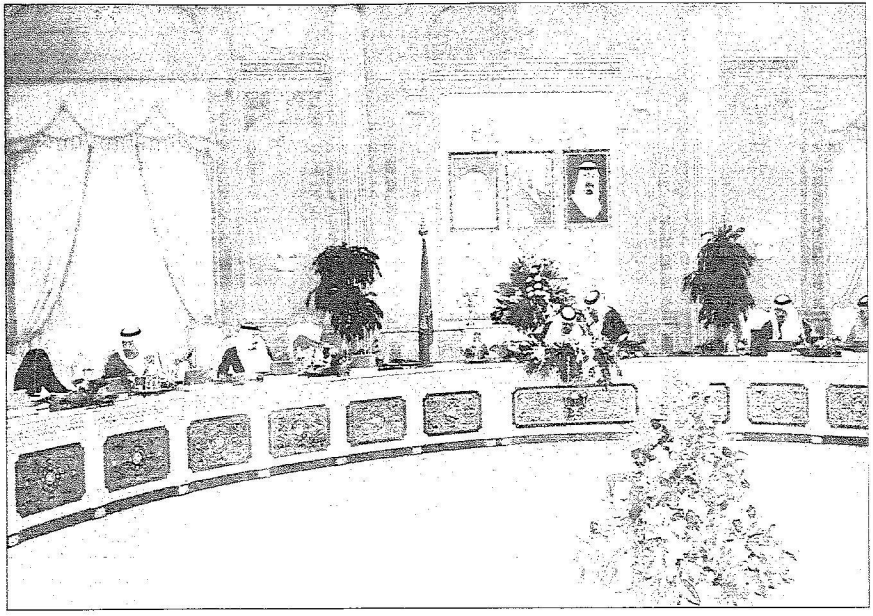

المصـــــدر : اليوم

التـــاريخ : 11-12-2007

الصفحـات : 15

العـــدد : 12597

المسلسل : 83

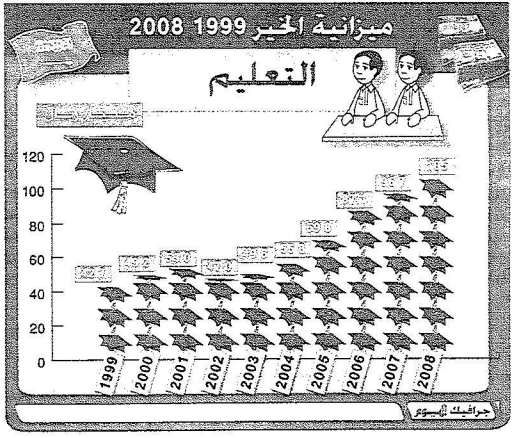

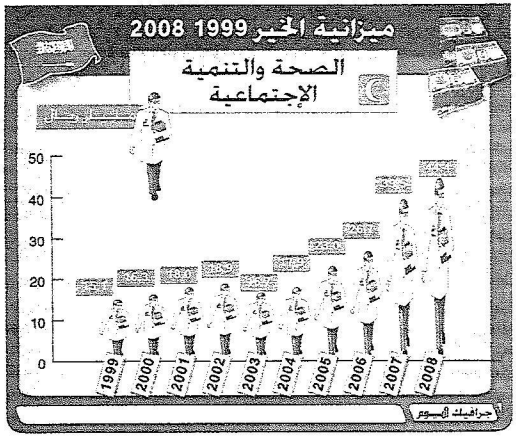

■ رفع مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية ومواصلة دعم برامج معالجة الفقر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إخواننا المواطنين .. أخواتنا المواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بحمد الله وتوفيقه ، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد 1428 / 1429 التي يبلغ حجمها (000 ر000ر 000 ر410) أربعمائة وعشرة آلاف مليون ريال وهي الميزانية الأعلى للمملكة ، وتزيد عن ميزانية العام المالي الحالي بمبلغ (000 ر000 ر000 ر30) ثلاثين ألف مليون ريال .

لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة ـ بإذن الله ـ مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة ، وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى ، وبشكل يحقق التنمية المتوازنة .. فامتداداً لما تم في الأعوام المالية الأخيرة حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل : التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية ، والمعلوماتية ، ودعم البحث العلمي ، والتطوير التقني بأكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة ، ومن أبرز ما تم في هذا القطاع المشروع الذي وجهنا

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 12597
المسلسل : 83

باعتمـاده لتأهيل المعلّمين ، وتطوير المناهج ، وتحسين البيئـة التعليميـة ، بالإضافة إلى الجامعات ، ومعاهـد ومراكز التدريب التقني والمهني التـي راعينا فيها التوزيـع المتوازن ، وذلك للرقـي بمسـتوى أداء أبنائنا وبناتنا وتهيئتهم لمواصلة مسـيرة النهوض بوطننا المعطاء . واستكمالاً لمشروعات البنية الأساسية في هـذا القطاع بلغـت التكاليـف الإجمالية الجديدة لتنفيذها ما يقـارب 000 ر000 ر000 ر39 (تسـعة وثلاثين ألف مليون ريال) شملت مباني المـدارس والجامعـات ومعاهد ومراكز التدريب.

وفي قطـاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب 000 ر000 ر500 ر44 (أربعة وأربعين ألفاً وخمسمائة مليون ريال) للإنفاق على هذا القطاع بهدف رفع مستويات الرعاية الصحيـة الأوليـة والثانويـة والتخصصيـة ، كما تمـت مواصلة دعم برامـج معالجة الفقر، والاهتمـام بالرياضـة والشـباب. وفـي هذا القطاع شملت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء العديـد مـن المستشـفيات ومراكـز الرعايـة الأولية وكليات الطب والمستشفيات الجامعية ولتنفيذ بعض الإضافات لمباني المستشـفيات القائمة والجاري تنفيذها وتوفير التجهيزات المتقدمـة لهـا، وكذلـك لتنفيـذ العديد من المنشآت الرياضية ودور الرعاية الاجتماعية.

ولما لأجهـزة القضاء من أهمية قصوى فقد وجهنا باعتماد مبلغ إضافي مقداره 000 ر000 ر000 ر7 (سـبعة آلاف مليـون ريـال) لتطوير القضاء وذلـك لتعزيز متطلبات هذه الأجهزة التي تشـمل تنفيذ «نظام القضـاء» و «نظام ديـوان المظالم» و «آلية العمـل التنفيذية لكل منهما» التي وافقنا عليها خلال شـهر رمضان المبارك من هذا العام.

ومـن منطلق حرصنـا على قطاعـات المياه والخدمـات البلديـة والزراعـة والصناعـة والتجهيزات الأساسـية بلغ ما خصص للإنفاق عليهـا من الميزانية ما يقـارب 000 ر000 ر000 ر45 (خمسـة وأربعين ألف مليون ريال) . وفي هذه القطاعات اعتمدت مشاريع جديدة ومبالغ إضافيـة تبلغ التكاليـف التقديرية لتنفيذها 000 ر000 ر000 ر27 (سـبعة وعشـرين ألـف مليون) ريال تشمل مشاريع لتوفير مياه الشرب ، والمحافظـة على المـوارد المائيـة وتنميتها، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار، والمشـاريع البلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تسـاهم في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأخرى.

وفي قطاع النقل تم اعتماد مشاريع جديدة واعتمـادات إضافيـة لتنفيـذ طـرق جديدة سـريعة ومزدوجة ومفردة وموانىء وخطوط للقطارات ومشاريع للمطارات ، ويزيد ما اعتمد لتنفيذ تلك المشـاريع عن 000 ر000 ر600 ر14 (أربعة عشر ألفاً وستمائة مليون) ريال.

وقبل أن نختم كلمتنا هذه نؤكد للمواطنين والمواطنات أن اعتمادات هذه الميزانية المباركة بمشيئة الله تعكس اهتمامنا بجميع القطاعات ، وكذلـك بتعزيز الاحتياطيـات لتوفير مزيد من الاسـتقرار فـي المسـتقبل. وختاماً نرغب إلى جميع المسـؤولين عن تنفيذ هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهـم الإخلاص ومضاعفة الجهد فـي العمل لمصلحة المواطن والمسـاهمة في دفع عجلة التنمية الشـاملة لوطننا الغالي .. ونسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمه وأن ينفـع الوطـن والمواطن بهـذه الميزانية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن وزير المالية وبتوجيه كريم أبلغ المجلس بما تم رفعه للمقام السـامي الكريم حول مشروع الميزانية الجديدة للدولة للعام المالي 1428 - 1429هـ. وقدم إيجازا اسـتعرض فيه الأوضاع الاقتصاديـة العالمية والتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي 1427هـ - 1428هـ والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة التي تجسدت فيما يلي :

مـن المتوقـع أن يبلـغ حجم النـاتج المحلي الإجمالي هذا العـام 1427 - 1428هـ (2007م) وفقـاً لتقديرات مصلحـة الإحصاءات العامة والمعلومـات (000 ر000 ر000 ر414 ر1) ألفـاً وأربعمائة وأربعة عشـر مليار ريال بالأسـعار الجاريـة محققا بذلك نموا نسـبته ! ر7 في المائـة وأن يحقق القطـاع البترولي نموا تبلغ نسـبته (8) في المائة بالأسعار الجارية ، كما

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 12597
المسلسل : 83

■ مشاريع لتوفير مياه الشرب وحماية البيئة وسلامة الغذاء والدواء وتوفير خدمات الصرف الصحي

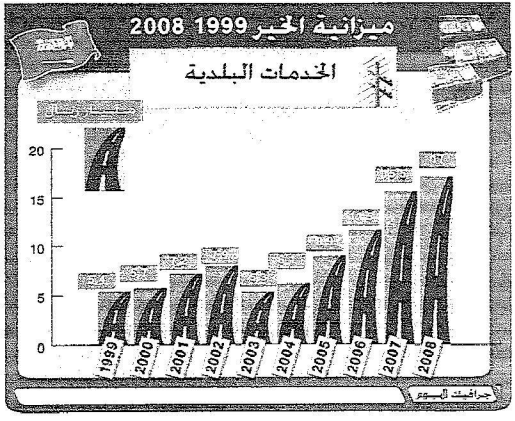

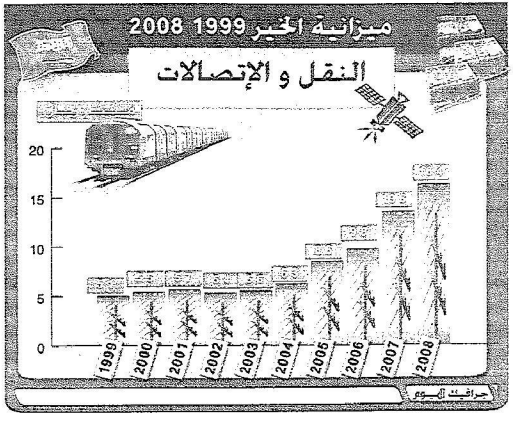

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 15
العـــدد : 12597
المسلسل : 83

يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نموا نسبته (6 ر 7) في المائة بالأسعار الجارية .. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته (5 ر 3) في المئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (1 ر 3) بالمائة.

كما يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة (9 ر 5) في المئة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (6 ر 8) في المئة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (6 ر10) في المئة وفي نشاط التشييد والبناء (9 ر 6) في المائة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (4 ر4) في المائة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (6) في المائة وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات (4) في المائة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (1 ر 46) كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات . وعن المستوى العام للأسعار أشار وزير المالية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعا خلال عام 1427 / 1428 (2007م) نسبته (1 ر 3) في المائة عما كان عليه في عام 1426 / 1427 (2006م) وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل .. فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته (6 ر 1) في المائة في عام 1427 / 1428 (2007 م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق. وفيما يتعلق بالدين العام أوضح وزير المالية أن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 1427 / 1428 (2007 م) إلى 000 ر 000 ر 000 ر 267 (مائتين وسبعة وستين ألف مليون) ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي (19) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ (28) بالمائة في نهاية العام المالي الماضي 1426 / 1427 (2006م). وقال وزير المالية إنه روعي عند إعداد الميزانية الجديدة استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية ومشروعات البنية الأساسية. وبين أن هذه الميزانية تعد استمرارا للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة وستساعد هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيدا أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - حث أعضاء المجلس وكل مسؤول على أن يتوجهوا بالحمد لله (سبحانه) على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى ، وأن له سبحانه الشكر في السراء والضراء .. كما أكد (حفظه الله) على أن يكون سعي كل مسؤول هو من أجل رضا الله ، وأن يشكر له (جل وتعالى) أن جعله في مكان يخدم فيه دينه ووطنه ، وعلى أن يراعي كل من تحمل المسؤولية مراقبة ضميره والتجرد والإخلاص للوطن ، فالوطن في حاجة إلى وفاء واجتهاد ودأب ويقظة وحسن سيرة كل مسؤول .. وأن يكون المبدأ الماثل في أذهاننا دائما الدين ثم الوطن والصبر والعمل.